مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (06) / العـدد: (02)، (2022)، ص 165 - 186

النسق الدولي بين التغيروالثبات : دراسة في طبيعة النسق الدولي على ضوء تطورات الحرب الروسية – الأوكر انية 2022

The international system between change and stability: a study of the nature of the international system in light of the developments of the Russian-Ukrainian war 2022

محمد جعبوب
جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، (الجزائر)، m.djaaboub@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2022/08/22 تاريخ قبول النشر: 2022/12/16 تاريخ النشر: 2022/ 12/29

ملخص:

أثارت الحرب الروسية – الأوكرانية في سنة 2022 جدلا واسعا في أوساط المتتبعين حول مدى تأثيرها في طبيعة التفاعلات الدولية القائمة، وفي هذا السياق تحاول هذه الدراسة الموسومة بعنوان "النسق الدولي بين التغير والثبات: دراسة في طبيعة النسق الدولي على ضوء تطورات الحرب الروسية – الأوكرانية 2022" أن تبحث في انعكاسات الحرب بين روسيا وأوكرانيا على طبيعة النسق الدولي القائم، ذلك أن طبيعة أي نسق دولي تحدد بناء على نوعية وكثافة التفاعلات بين وحداته.

ولأجل معرفة درجة التأثير الذي تعرض له النسق الدولي جراء الحرب، اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة باعتباره يسمح لنا بالإحاطة بالموضوع وجمع أكبر قدر من المعلومات حوله، وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن النسق الدولي القائم استطاع أن يتكيف بشكل جيد مع مستجدات الحرب الروسية – الأوكرانية.

الكلمات مفتاحية: نسق دولي؛ توازن القوى؛ حرب؛ روسيا؛ أوكرانيا.

Abstract:

The Russian-Ukrainian war in 2022 sparked a wide debate among observers about its impact on the nature of the existing international interactions. To study the repercussions of the war between Russia and Ukraine on the nature of the existing international system, because the nature of any international system is determined based on the quality and intensity of interactions between its units.

In order to know the degree of impact on the international system as a result of the war, the study relied on the case study approach as it allows us to take note of the topic and gather the largest amount of information about it. Finally, the study concluded that the existing international pattern was able to adapt well to the developments of the Russian-Ukrainian war.

Keywords: International system; Balance of power; War; Russia; Ukraine.

1. مقدمة:

يرى رواد المدرسة الواقعية أن العلاقات الدولية في مجملها هي عبارة عن علاقات قوى، وأن الوحدات الدولية تتفاعل فيما بينها وفقا لمنطق الفعل ورد الفعل، ذلك أن سلوك الدول – في علاقاتها مع غيرها من الوحدات – ممثلا في مواقف أو قرارات أو أفعال يهدف بالأساس إلى التأثير في تلك الوحدات من خلال توجيه سلوكها بالشكل الذي يخدم أهداف الدولة المبادرة في السياسة الخارجية، من ناحية أخرى يمكن أن يكون سلوك هذه الدولة موجها للتأثير في البيئة الإقليمية أو الدولية، ويؤثر بشكل متعد على مصالح الوحدات الإقليمية أو الدولية الأخرى، يتضح مما سبق أن أي سلوك لوحدة دولية معينة – مهما كان حجم قوتها – إلا وله تأثير على مصالح وأهداف دول أخرى، وذلك بغض النظر عن طبيعة التأثير سلبيا كان أم إيجابيا.

بناء على هذا المنطق حاول العديد من الدارسين في حقل العلاقات الدولية – على غرار "مورتون كابلان" – التأسيس لإطار نظري يتم من خلاله تحليل وتفسير التفاعلات الدولية استنادا إلى ميزة التفاعل بين الوحدات الدولية، وقد أسفرت تلك الجهود عن ما يعرف بنظرية الأنساق الدولية والإقليمية، وكان ذلك في إطار المدرسة السلوكية التي اشتهرت خلال منتصف القرن التاسع عشر.

في هذا السياق تحاول الدراسة التي بين أيدينا أن تتناول بالتحليل قضية الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في شهر فيفري من سنة 2022، هذه الحرب التي رأى فيها بعض المتتبعين بداية لحرب عالمية ثالثة، باعتبار أن الغزو الروسي لأوكرانيا خلق حالة من التوتر في العلاقات بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية من جهة أخرى، حيث أن العالم لم يشهد وضعا مماثلا منذ أزمة الصواريخ الكوبية في سنة 1962، والتي كانت على وشك إشعال فتيل حرب عالمية ثالثة نووية، غير أن الحرب الروسية – الأوكرانية لم تستقطب الكثير من الدول – وخاصة الدول الكبرى والعظمى – للانخراط فيها بشكل مباشر، وهو ما خفف من حدة الوضع الدولي.

رغم ذلك مثلت الحرب الروسية – الأكرانية بداية من شهر فيفري 2022 ضربة قوية للنسق الدولي والإقليمي على حد سواء، ذلك أن الغزو الروسي لأوكرانيا غير كثيرا من المعطيات التي كانت سائدة على أرض الواقع، أو بعبارة أخرى فإن سلوك روسيا يعبر عن عدم رضاها على موازين القوى الإقليمية والدولية السائدة، من ناحية أخرى اعتبرت الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية أن السلوك الروسي ممثلا في غزو أوكرانيا يمثل تهديدا لميزان القوى السائد، وعليه يجب عليها التحرك للحفاظ على الوضع القائم وضمان استقرار النسق الدولي.

إشكالية الدراسة:

في ظل تباين المصالح وتضاربها بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تحاول هذه الأخيرة الحفاظ على الوضع القائم، في حين تسعى روسيا لتغيير الوضع القائم – على الأقل في مجالها الإقليمي – باستخدام القوة

المسلحة، تطرح الدراسة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الحرب الروسية – الأكرانية في طبيعة النسق الدولي القائم؟

منهج الدراسة:

تبنت الدراسة منهج دراسة الحالة، باعتباره المنهج الأنسب للإحاطة بالحرب الروسية – الأكرانية 2022، حيث يمكننا هذا المنهج من معرفة الجذور التاريخية للحرب، وكذا دوافعها وأسبابها، بالإضافة إلى أهدافها المعلنة وغير المعلنة، كما يسمح لنا منهج دراسة الحالة أيضا بمعرفة موازين القوى في الحرب، وذلك من خلال استعراض مواقف القوى الدولية الأخرى منها، سواء كانت قوى مؤيدة لأحد طرفي الحرب روسيا وأوكرانيا، أو كانت مواقف معارضة للحرب أو حتى محايدة.

2. إطار مفاهيمي ونظري:

يفترض في أية دراسة علمية أن تتوفر على إطار مفاهيمي يمكن الباحث من ضبط معنى المصطلحات المركزية المستخدمة في الدراسة، من ناحية أخرى يمثل الإطار النظري تلك الزاوية التي ينظر منها الباحث للظاهرة ويحاول أن يفسرها من خلالها وفقا لمنطق معين يفرضه ذلك الإطار.

1.2 إطار مفاهيمي:

رغم وجود اختلاف وتباين بين الدارسين حول تحديد مفهوم النسق، إلا أن هناك أوجه تداخل بين تلك التعريفات ومنها: أن "النسق هو جمع من العناصر المتفاعلة"، كما أنه "عبارة عن كيان عام تترابط عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية بشكل متميز عن غيره"، والنسق هو "جمع من العناصر المتفاعلة، والتي تشكل كلا يبدو على انتظام معين"، كذلك يعرف (محمد طه بدوي) النسق بقوله: "هو كل بأجزاء متساندة ومتفاعلة فيما بينها على نحو يتحقق به انتظام ذلك الكل".[1]

وعرف Charls Maclelland النظام بأنه "الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره".[2]

كذلك عرف David Easton النسق بقوله: هو "مجموعة من العناصر المتفاعلة والمترابطة وظيفيا مع بعضها البعض بشكل منتظم، بما يعنيه ذلك من أن التغير في أحد العناصر المكونة للنسق يؤثر في بقية العناصر".[3]

ويرى بعض الباحثين أمثال Andrew Scott أن النظام يجب أن يكون تعبيرا عن علاقات تفاعل واقعي بين وحدات حقيقية سواء محسوسة كانت أم مجردة، أما التيار الثاني ويتزعمه David Easton فيقول: إن مفهوم النسق لا يتجاوز كونه أداة مجردة يستعين بها الباحث لفهم وتحليل بعض الظواهر، بغض النظر عن الوجود الفعلي أو الواقعي للنسق.

كل نظام يشمل مجموعة من الأنظمة الفرعية (Sub-Systems)، والتفاعل قد يحدث بين الوحدات الموجودة على المستوى نفسه كالتفاعل بين وحدات نسق إقليمي معين، كما يمكن أن يجري التفاعل بين وحدات

على أكثر من مستوى، كالتأثير المتبادل بين وحدات من نسق إقليمي وأخرى من النظام العالمي، كما أن التفاعل بين وحدات النظام يصل إلى درجة الاعتماد المتبادل (Interdépendance)، بمعنى أن تغير وحدة معينة في النظام يؤثر على شكله الكلي، كما أن تغير معطيات البيئة الخارجية للنظام تؤثر على شكله وطبيعته، لكن هذا التأثر بمعطيات البيئة لا يعني عدم الاستقرار، وإنما هو تغير بهدف التكيف والاستمرار، أي التغير في إطار الاستقرار.[4]

أما فيما يتعلق بمفهوم النسق الدولي فيعتبر الباحثان الفرنسي Raymond Aron ، والأمريكي Stanley Hoffmann أول من أطلقا عبارة النسق الدولي على الكيان العام الذي يضم مجموعة من الوحدات في العلاقات الدولية، ويعتبر التحليل النسقي استنساخا لمفهوم النسق الذي كان شائعا في علوم الطبيعية والفلك والفيزياء، إذن فالنسق الدولي ما هو إلا مفهوم تجريدي يعبر عن حالة الاتزان في العلاقات الدولية.[5]

هناك العديد من المحاولات لإعطاء تعريف للنسق الدولي، والتي ركزت في أغلبها على علاقات التفاعل بين الدول، والقواعد التي تحكمها في إطار بيئتها الدولية، وقد عرف الأستاذ (محمد طه بدوي) النسق الدولي بقوله: "هو مجموعة من الوحدات السياسية المتدرجة من حيث القوة، والمتفاعلة في علاقاتها على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بعيدا عن الفوضى الدولية من جهة، وبما يحول دون هيمنة أي من هذه الدول على ما عداها مكونة إمبراطورية عالمية من جهة أخرى".[6]

كما أن "النسق الدولي هو تصور لواقع العلاقات الدولية، على أنه مكون من العديد من القوى (الدول) المتميزة سياسيا عن بعضها البعض، والمتدرجة من حيث قواها النسبية ومتفاعلة فيما بينها، أي تتبادل التأثير والتأثر عن طريق الفعل ورد الفعل، على نحو يهيئ لاتزان قواها ولانتظام علاقاتها، بمنأى عن حالة الفوضى الدولية من جهة، وعلى نحو يحول دون قيام إمبراطورية عالمية من جهة أخرى".[7]

2.2 إطار نظري:

يعتبر Talcott Parsons أول من حاول إسكان اقتراب النسق في حقل العلوم الاجتماعية، حيث أصدر Parsons في سنة 1962 مقالا حاول من خلاله تصوير العلاقات الدولية باعتبارها نظاما سياسيا يضم حزبين مهيمنين هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، واعتبر باقي دول العالم أنها تمثل الهيئة الناخبة في عملية ديمقراطية ستحدد مصير النظام الدولي، كما كتب M. Kaplan كتابا بعنوان "أعمال حول النسق السياسي الدولي"، إضافة إلى أعمال ودراسات كل من George Liska وAnatol Raboport وRichard Rosecrance و David Singer.[8]

يندرج التحليل النسقي ضمن تحاليل المدرسة السلوكية في تحليل العلوم الاجتماعية، ويرمي هذا الاقتراب إلى دراسة سلوك الوحدات المكونة للنسق، بهدف التوصل إلى قوانين ثابتة بحكم التكرار، يمكن من خلالها التنبؤ بسلوك وحدات النظام في ظل عوامل الانتظام والتوازن التي تضبط تفاعل تلك الوحدات.[9]

أما على المستوى الدولي، فنظرية النسق هي منظور كلي لتحليل العلاقات الدولية يبحث في أنماط التفاعل المنتظمة والمستمرة بين الوحدات الدولية، ويركز على الخصائص البنيوية لعمليات التفاعل الدولي، ويقول Ludwing Von Bertalanffy بأنه "يمكن تطبيق نظرية النظام لتحليل أي من مستويات العلاقات الدولية، حيث يمكن تطبيقها بحرية على أي مجموعة من أنماط السلوك المتصلة"، ولقد كان لنظرية النسق مساهمة فعالة في تحليل العلوم سياسية والعلاقات الدولية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إذ كان الاهتمام منصبا على النسق الدولي، والأنظمة الفرعية الموجودة على الصعيد الإقليمي.[10]

كما يعتبر النسق الدولي في طبيعته عبارة عن رابطة قوى، أي أن كل وحدة في النسق هي على درجة من القوة تسمح لها على الأقل في الاستمرار ضمن النسق بكيانها المتميز عن باقي الوحدات، كما أن للقوة دورا أساسيا في ضمان الانتظام داخل النسق الدولي، لأن ذلك لا يكون إلا بتحقق التوازن بين قواه القطبية.[11]

إن تفاعل وحدات النظام الدولي يؤدي إلى زيادة درجة تأثير الوحدات الكبرى أو ذات القوة على باقي الوحدات الأخرى، كما يمكن أن تزيد درجة التفاعل في خلق نوع من التعاون وتطوير المصالح المشتركة، كذلك من بين ما ينجم عن التفاعل بين وحدات النظام أن هذه الأخيرة تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بأي سلوك يقوم به أي فاعل دولي مما يحفز بقية الأطراف على اتخاذ قرارات، وتبني مواقف مساندة أو معارضة لسلوك الطرف المبادر.[12]

3. الحرب الروسية – الأوكرانية:

قامت روسيا منذ منتصف شهر نوفمبر 2021 بحشد قواتها المسلحة على الحدود الأوكرانية بشكل كبير لم يسبق له مثيل، وهو ما أقلق الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، ترافق هذا الحشد العسكري للقوات الروسية مع مقترح روسي – لطمأنة الدول الغربية – من خلال عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية مع حلف "الناتو"، وتمثل هدف روسيا من هذه الاتفاقية الأخيرة في وقف توسع الحلف نحو الشرق، أي الدول المجاورة لروسيا، والحصول على تعهد كتابي بعدم ضم أوكرانيا، وهو ما رفضته الدول الأطراف في الحلف، غير أن هذا لا يعني قبول أعضاء الحلف لأوكرانيا كطرف جديد، لأن ذلك لا يتأتى إلا من خلال موافقة جميع الدول الثلاثين الأطراف الحاليين في الحلف وهو شيء مستبعد، إذ رغم وجود دول داعمة لأكرانيا قصد الانضمام إلى الحلف على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبولونيا، هناك دول أخرى مثل فرنسا وألمانيا تحفظت بشأن انضمام أوكرانيا إلى الحلف بحجة ضرورة تحديث منظومتها الدفاعية، وإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي القائم بشكل يجعل منه أكثر احتراما لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ونظرا لعدم استجابة الدول الأطراف في حلف شمال الأطلسي للاقتراح روسيا السالف الذكر، وقع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" بتاريخ 21 فيفري 2022 مرسوما تضمن الاعتراف بجمهوريتي "دونتسك"

Donetsk، و "لوقانسك" (Lougansk)، وبتاريخ 22 فيفري أمر "بوتين" بارسال القوات المسلحة الروسية إلى داخل الإقليم الأوكراني.

بتاريخ 24 فيفري 2022 قامت القوات الروسية باجتياح إقليم دولة أوكرانيا، وتمثلت أهداف الحرب في التصدي لتوسع حلف شمال الأطلسي في الأقاليم المتاخمة لروسيا، وبالتحديد في أوكرانيا، إضافة إلى محاولة تغيير النظام السياسي القائم في البلد، والذي أبدى انحيازا غير مشروط للقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها قوات حلف شمال الأطلسي، كما حاولت روسيا أن تبرر حربها ضد أوكرانيا من خلال أن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق برنامج تسلح يمثل في حالة اكتماله تهديدا للأمن القومي لروسيا.[13]

تمكنت القوات الروسية خلال الغزو من تدمير الكثير من البنى التحتية العسكرية والطاقوية وحتى المدنية لأوكرانيا، كذلك كان للغزو الروسي لأوكرانيا آثارا إنسانية، حيث لم تقتصر الهجمات الروسية على المعدات والقواعد العسكرية، بل طالت مباني مدنية ومستشفيات ومدارس تسببت في قتل وإصابة العديد من المدنيين، وكان ذلك نتيجة للهجمات العشوائية للجيش الروسي، وهو ما يمثل خرقا واضحا للقانون الدولي الإنساني وأعراف الحرب، كما نتج عن ذلك فرار الكثير من المدنيين من منازلهم ونزوح الكثير من اللاجئين قدرت عددهم وكالة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بنحو 1.7 مليون لاجئ إلى خارج أوكرانيا، يضاف إلى هذه الخروقات منع القوات الروسية وسائل الإعلام من تغطية أحداث الحرب في مواقع معينة، وإغلاق قنوات البث الحر في روسيا، إضافة إلى اعتقال العديد من المتظاهرين الروس المناهضين للحرب، كما أثرت الحرب على نشاط النقل وبالتحديد الملاحة الجوية، وكذا ارتفاع أسعار المواد الطاقوية والمواد الغذائية الأساسية على المستوى العالمي.

قابلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية الاجتياح الروسي للأراضي الأوكرانية بالرفض، وحاولت فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، كما زودت الدول الغربية أوكرانيا بالمساعدات الإنسانية، وكذا بأسلحة دفاعية قصد التصدي للقوات الروسية الغازية، من ناحية أخرى قام حلف شمال الأطلسي بتعبئة قواته الاحتياطية استعدادا لخوض الحرب، وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية لسنة 2022 أشد أزمة شهدها النسق الدولي منذ أزمة الصواريخ الكوبية خلال شهر أكتوبر من سنة 1962.[14]

توجد عدة ظروف دولية وإقليمية مهدت لاندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية، فمن ناحية الظروف الدولية يمكن القول أن تغير النظام الحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية بوصول الرئيس الديمقراطي "جو بايدن" Joe Biden إلى السلطة وتركيزه على المسائل الداخلية بشكل كبير، كما أن جل اهتمامه بالمسائل الخارجية انصب على التهديد الصيني المحتمل، حيث أقدم الرئيس "بايدن" على سحب القوات الأمريكية من أفغانستان خلال شهر أوت من سنة 2021، وهذه التوجهات الأمريكية مثلت ظرفا دوليا يجب استغلاله من قبل روسيا وحشد قواتها على الحدود الأوكرانية.

أما على المستوى الإقليمي، فقد مثل احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم دون تدخل أجنبي عسكري تجربة يمكن تكرارها وتوسعتها لتشمل أقاليم أخرى من أوكرانيا، ولم لا كل أوكرانيا، ففي سنة 2014، وخلال احتلال روسيا لجزيرة القرم، لم يثر الأمر حفيظة الدول الغربية بشكل كبير، نظرا لأن الاحتلال والسيطرة على الإقليم كان في وقت وجيز، أي في حوالي أسبوعين، كذلك استغلت روسيا آنذاك الوضع السياسي غير المستقر الناتج عن استقالة الرئيس Victor Ianokovitch، ورغم أن الدول الغربية حاولت فرض عقوبات على روسيا، إلا أنها لم تتدخل عسكريا لرد العدوان الروسي ضد أوكرانيا.[15]

أيضا مثل التقارب بين أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي عاملا جوهريا في اندلاع الحرب، ذلك أنه خلال شهر جوان من سنة 2017 صادق البرلمان الأوكراني على قانون يجعل من انضمام البلد إلى حلف شمال الأطلسي هدفا استراتيجيا في السياسة الخارجية والدفاعية، وكرس الدستور هذا الهدف في تعديل سنة 2019.

تعود علاقات التقارب بين أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي إلى الفترة التي تلت استقلال أوكرانيا مباشرة، أي منذ سنة 1991، حيث أصبحت أوكرانيا عضوا في مجلس التعاون لشمال الأطلسي، ثم انضمت إلى اتفاقية الشراكة من أجل السلام مع الحلف في سنة 1994، بعدها تعززت علاقات التعاون بين الطرفين في سنة 1997 عندما وقعت أوكرانيا مع الحلف اتفاقية شراكة خاصة أو شراكة فوق العادة، والتي تم بموجبها تشكيل لجنة من ممثلي الطرفين هدفها دفع الشراكة إلى أبعد الحدود، وفي سنة 2009 اقترحت اللجنة إمكانية انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، وقد كان التركيز بشكل كبير على ضرورة تحديث الجيش الأوكراني ومنظومته الدفاعية، لأنها تعد كقاعدة أساسية لضمان انتقال ديمقراطي وإصلاح مؤسساتي حقيقي، وفي سبتمبر 2020 أعلن الرئيس الأوكراني Volodymyr Zelensky عن الاستراتيجية الدفاعية لبلاده التي ترمي لتطوير الشراكة فوق العادة مع "الناتو" إلى انضمام إلى الحلف.

أيضا يمكن الإشارة إلى أحداث المعارضة في "بلاروسيا"، ورغم قمع الحكومة للمعارضة بشكل سريع، إلا أنها مثلت مصدر قلق بالنسبة لروسيا، حيث أنها دعت إلى دمقرطة النظام السياسي، وهو ما يعني تقاربا محتملا مع دول الاتحاد الأوروبي، وعليه سوف يكون الغزو الروسي لأوكرانيا بمثابة رسالة تهديد لدول الجوار على غرار "بلاروسيا"، مفادها أن أية محاولة تقارب مع الغرب سوف تكون له عواقب مماثلة لما حدث في أوكرانيا.

أما على المستوى المحلي بالنسبة لروسيا فهي لطالما اعتبرت نفسها وريثا للاتحاد السوفييتي، وأن الدول المستقلة على إثر تفكك الاتحاد هي دول تابعة، حيث يعود بروز أوكرانيا كدولة مستقلة إلى سنة 1991، غير أن محاولات الانفصال تعود إلى عهد الإمبراطورية الروسية، حيث منعت هذه الأخيرة في سنة 1863 كل استعمال للغة الأوكرانية حفاظا على وحدة الإمبراطورية، كذلك باشر الاتحاد السوفييتي سياسة من أجل طمس اللغة الأوكرانية واعتبر في سنة 1930 أن اللغة الروسية هي اللغة الوحيدة في جميع دول الاتحاد، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك تداخل كبير من حيث المصطلحات والمعاني بين اللغة الأوكرانية واللغة الروسية[16].

في سنة 2014 حدثت تغيرات سياسية في أوكرانيا أدت إلى تغير النظام السياسي الحاكم، وهو ما أفضى إلى تدخل روسيا في البلد من خلال ضم إقليم "كريمي" Crimee ودعم الحركات الانفصالية عن أوكرانيا في الأقاليم الشرقية، تصدت الحكومة الأوكرانية لتلك الحركات الإنفصالية بالقوة، وراح ضحية الاشتباكات أزيد من 14000 قتيل حتى عام 2021.

كانت أوكرانيا قد شهدت عدة احتجاجات شعبية من أجل تعديل المسارات السياسية في البلد، بداية من الثورة البرتقالية في عام 2004، والتي كانت مناهضة للتزوير الانتخابي، ثم ثورة "مايدان" Maidan أو "ثورة الكرامة" في أواخر عام 2013، وكانت في شكل احتجاجات ضد الرئيس Ianoukovitch المنتخب في سنة 2010، والذي رفض التصديق على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقد كان من أهم نتائج هذه الثورة هو تشكل وعي شعبي كبير لدى الأوكرانيين أهلهم للتدخل المباشر في الحياة السياسية للبلد.[17]

بالنسبة للنظام السياسي الروسي، فرغم عدم وجود انتخابات في روسيا، غير أن الرئيس "بوتين" استهدف من خلال الحرب تجديد ثقة الشعب في شخصه وفي نظامه القائم، رغم أن وسائل الإعلام الروسية المستقلة بينت من خلال استطلاع الرأي أن غالبية المجتمع الروسي كان ضد الحرب، وضد سياسة "بوتين" العدائية.[18]

4. مواقف بعض القوى الكبرى من الحرب الروسية – الأكرانية:

تعتبر روسيا الطرف القوي في الحرب، ذلك أنه من الناحية الاستراتيجية من يبدأ الحرب هو الطرف الأقوى، وتتمثل محددات القوة لدى روسيا في امتلاكها لترسانة عسكرية كبيرة إضافة إلى امتلاكها للسلاح النووي، أيضا تتمتع روسيا بمكانة دبلوماسية في إطار منظمة الأمم المتحدة، حيث تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، أما من الناحية الاقتصادية، فروسيا تتوفر على احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي، وبالنظر إلى كل هذه المحددات من القوة فروسيا هي التي أعلنت الحرب ضد أكرانيا، ولن توقفها قبل الحصول على انتصار حقيقي تقابل به القيادة السياسية في روسيا الرأي العام الروسي، وتعوض به الخسائر المادية والبشرية للحرب.

من ناحية أخرى تعتبر أوكرانيا الطرف الضعيف في الحرب، وعليه فقد تمثلت مواقف الكثير من الدول في التعاطف مع أوكرانيا وتقديم الدعم المادي أو المعنوي لها، غير أنه من الناحية الأكاديمية، لا يمكن أن نسمي هذا تعاطفا، لأن الدول كيانات منطقية، وتخضع سلوكاتها ومواقفها على المستوى الخارجي لمنطق الربح والخسارة، وبعبارة أخرى فإن متطلبات التوازن في إطار النسق الدولي فرض على العديد من الدول تقديم دعم في مختلف المجالات الدبلوماسية والمادية والعسكرية لصالح أوكرانيا، وحتى الدول التي لم تقدر على تقديم دعم مادي أو دبلوماسي، فإنها امتنعت عن مؤازرة روسيا في غزوها لأوكرانيا، بمعنى أن الوضع الدولي القائم، أو النسق الدولي الحالي، يحقق أكبر قدر من المصالح لأكبر عدد من الدول، أكثر مما يمكن أن تحققه حالة الحرب ممثلة في الغزو الروسي لأوكرانيا، وكدليل على ذلك نقدم بعض من مواقف القوى الدولية المؤثرة في إطار النسق الدولي الحالي:

تمثل رد الفعل الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في استنكار العدوان الروسي على أوكرانيا، وتزويد هذه الأخيرة بأسلحة دفاعية ومعونات إنسانية، من ناحية أخرى حاولت الدول الغربية فرض عقوبات دبلوماسية واقتصادية ومالية ضد روسيا، إلى جانب حملات إعلامية دعائية متبادلة بين الطرفين الغربي من جهة وروسيا من جهة أخرى تماثل تلك التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية – في شهر جانفي من سنة 2022– طلبا لأوكرانيا قصد الانضمام إلى "الناتو" لكنهالم توافق، وعليه فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تدخلها للدفاع عن أوكرانيا لن يكون إلا في إطار متطلبات بنود التحالف التي لم توافق عليها أوكرانيا، بمعنى أن الولايات المتحدة مستعدة للتدخل قصد حماية الدول الأطراف في الحلف فقط، وهي رسالة موجهة إلى دول أخرى مثل فنلندا والسويد قصد تحفيزهم على الانضمام إلى الحلف، كما أن الولايات المتحدة تعي جيدا أن أوكرانيا في قبضة روسيا ولا يمكن تحريرها، حتى وإن كان ذلك من خلال التدخل العسكري المباشر، وهذا دليل على نجاح استراتيجية حافة الهاوية التي طبقتها روسيا أثناء غزوها لأوكرانيا.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أرسلت مساعدات عسكرية لأوكرانيا منذ سنة 2014، حيث قدرت قيمة تلك المساعدات بنحو 2.7 مليار دولار، وتضمنت عربات عسكرية ومنظومات للمراقبة بالرادارات كذلك منحت الولايات المتحدة الأمريكية لأوكرانيا صواريخ مضادة للدبابات Javelin ومنظومة قاذفات الصواريخ محمولة، غير أن اتفاقية منح هذه الأسلحة لا تسمح لأوكرانيا باستخدامها في المواجهات العسكرية.[19]

وتجدر الإشارة إلى أن أوكرانيا كانت خلال حقبة الاتحاد السوفييتي من أكبر الدول المصنعة للسلاح، حيث كانت تنتج حوالي 30 بالمائة من إنتاج الاتحاد من السلاح، وكان بها نحو 750 مصنعا للسلاح يوظف حوالي مليون عامل، وفي سنة 2012 احتلت أوكرانيا المرتبة الرابعة من بين أكثر الدول تصديرا للسلاح في العالم، حيث تصدر أوكرانيا السلاح لكل من باكستان والصين وروسيا، وهذا السبب الحقيقي الذي جعل أوكرانيا تتراجع مرات عديدة عن الانضمام إلى حلف "الناتو".

تعتبر الصين من القوى ذات التأثير المتزايد في التفاعلات الدولية، وعليه وجب أخذ موقفها بعين الاعتبار وقبل ذلك يجب أن ننوه إلى أنه في الواقع لا يوجد أي تحالف عسكري بين الصين وروسيا، وإنما هناك علاقات صداقة بين الطرفين، وقد مثلت الحرب الروسية ضد أوكرانيا حرجا كبيرا للصين، ذلك أن الصين صادقت من الناحية الدبلوماسية على مبدأ احترام سيادة الدول، وبالتالي فأي دعم قد تقدمه الصين لروسيا سيضرب هيبة ومكانة الصين على المستوى الدبلوماسي.

من ناحية أخرى تضررت الصين على المستوى الاقتصادي جراء الغزو الروسي لأوكرانيا، لأن الصين تعتبر من القوى النامية التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة، مع العلم أن سعر النفط ارتفع إلى حدود 135 دولارا

للبرميل خلال الحرب، بعدما كان يتراوح ما بين 50 و 70 دولارا للبرميل قبل الحرب، وعليه فمن مصلحة الصين أن تتوقف الحرب في أقرب وقت ممكن، والدليل على ذلك امتناع الصين عن التصويت في قضية الحرب ضد أوكرانيا مرتين في مجلس الأمن الدولي وفي الجمعية العامة، ثم من خلال محادثة هاتفية بين الرئيس الصيني والرئيس الروسي "بوتين"، حيث أعربت الصين عن أسفها نظرا لعدم قدرتها على الوقوف إلى جانب روسيا حتى على المستوى الدبلوماسي، وهو ما يعني أن الدعم الصيني لروسيا على المستوى الاقتصادي أو العسكري يبقى أمرا مستبعدا، بمعنى أن هذا الموقف الصيني نفى إمكانية وقوف الصين إلى جانب روسيا في حربها ضد الدول الغربية أو دول حلف "الناتو".

قبل الحديث عن الدعم الأوروبي لأوكرانيا، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن الحديث عن موقف أوروبي موحد داعم لأوكرانيا في حربها ضد روسيا، حيث أن هناك دولا أوروبية ساندت أوكرانيا دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا، في حين اقتصرت مساندة دول أوروبية أخرى على الميدان الدبلوماسي، فعلى المستوى الدبلوماسي تمثل الدعم الأوروبي في التصويت لصالح لائحة الجمعية العامة التي تناهض الغزو الروسي لأوكرانيا.

أما على المستوى الاقتصادي، فتمثل الدعم الأوروبي لأوكرانيا في تقديم دعم مالي، ففي الفاتح من شهر جويلية من سنة 2022 اقترحت اللجنة الأوروبية تقديم ما قيمته واحد مليار يورو كدعم للميزانية العامة لأوكرانيا ويمثل هذا الدعم جزء من قيمة الدعم المالي المقترح من قبل اللجنة الأوروبية بتاريخ 18 ماي 2022، والذي أقره المجلس الأوروبي المنعقد بتاريخ 23 و 24 جوان 2022 والذي يقدر بحوالي 9 مليار يورو.[20]

أيضا قدمت الدول الأوروبية دعما إنسانيا لأوكرانيا تمثل في تخصيص حصص مالية إجمالية قدرها 50 مليون يورو لتغطية الحاجيات الأساسية للمدنيين المتضررين من الحرب، حيث قدمت 45 مليون يورو لفائدة المدنيين في أوكرانيا و5 مليون يورو للاجئين في مولدافيا.

أما فيما يتعلق بالدعم العسكري، فقد كان هناك انقسام بين الدول الأوروبية حول قضية دعم أوكرانيا بالسلاح لصد الغزو الروسي، وذلك نتيجة لوجهات نظر مختلفة، فهناك دول على غرار ألمانيا وبلجيكا رفضت تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا، حيث اعتبرت ألمانيا أن تزويد أوكرانيا ببعض الأسلحة وتحفيزها على مواصلة القتال ضد روسيا سوف يزيد من حجم الدمار والخسائر المادية والبشرية التي سوف تنجم عن الحرب، من جهة أخرى اعتبر وزير الخارجية البلجيكي Jean Asselborn أنه من غير المنطقي الاعتقاد بأن تقديم عتاد حربي لأوكرانيا سوف يعادل موازين القوى بينها وبين روسيا ذات الترسانة العسكرية الكبيرة.

من ناحية أخرى نجد أن دولا أوروبية أخرى سعت من أجل تقديم دعم عسكري لأوكرانيا، ففي الفاتح من فيفري 2022 اقترح الوزير الأول لبولونيا إرسال عشرات الآلاف من الطلقات النارية وذخائر المدفعية، ومدافع خفيفة، وطائرات التحكم عن بعد، وأسلحة دفاعية أخرى لفائدة أوكرانيا، من جهتها قامت بولونيا بإرسال طائرات التحكم عن بعد لأوكرانيا بهدف تدمير الآليات المتحركة في مناطق ضمن مجال جغرافي محدد بحوالي 3 كلم

بمعنى أنها طائرات ذات طابع دفاعي، كما أرسلت صواريخ محمولة مضادة للطائرات GROM ، وهي صواريخ حرارية قادرة على تدمير الأهداف المتحركة من دبابات وطائرات ضمن نطاق 3 كلم، وهي أسلحة تهدف بالأساس إلى الحد من تقدم القوات الغازية الروسية في الإقليم الأوكراني.

كذلك زودت جمهورية التشيك أوكرانيا بسلاح المدفعية، حيث وافقت الحكومة بتاريخ 26 جانفي 2022 على طلب وزارة الدفاع التشيكية المتمثل في إرسال ما قيمته 1.7 مليون دولار من الأسلحة لفائدة الجيش الأوكراني.

قدمت أيضا دول البلطيق ممثلة في لتوانيا وليتونيا صواريخ مضادة للطائرات من نوع "ستينغر" Stinger أما استونيا فأرادت أن تقدم دعما عسكريا لأوكرانيا، غير أن ذلك يتطلب موافقة ألمانيا الدولة المصدرة للسلاح لإستونيا، حيث أن ألمانيا باعت مخزون من الذخيرة يعود إلى فترة الحرب الباردة إلى فنلندا، وهذه الأخيرة حولته إلى إستونيا بشروط، والتي من بينها أن يكون لألمانيا حق "الفيتو" فيما يتعلق باستخدام تلك الذخيرة أو وجهتها النهائية.

فيما يخص ألمانيا كانت من الداعمين لأوكرانيا قبل الحرب، حيث قدمت لها إعانات مالية قدرها 2 مليار يورو قبل الحرب، أما خلال الحرب فقد اكتفت ألمانيا بتقديم 5000 خوذة حربية لأوكرانيا، وعبرت ألمانيا عن استعدادها لدعم أوكرانيا، لكن ليس على حساب مصالحها الخاصة، وهنا تجدر الإشارة إلى أنبوبي الغاز بين روسيا وألمانيا.

إسبانيا أرسلت طائرات مقاتلة وفرقاطات إلى البحر الأسود قبل الغزو، كما أرسلت كلا من الدانمارك وهولندا أفرادا من قواتها المسلحة إلى بعض الدول الأطراف في "الناتو"، وذلك بهدف إثناء روسيا على تنفيذ خطة الاجتياح، غير أن التواجد العسكري الأوروبي في البحر الأسود لم يردع روسيا.

رغم هذا التحرك الأوروبي الذي يعبر عن وجود دعم لصالح أوكرانيا، غير أنه من الناحية المنطقية فإن دول الاتحاد الأوروبي لا يمكنها – بحسب نصوص اتفاقية الإتحاد – أن ترسل قوات مسلحة أوروبية إلا من أجل الدفاع عن حدود دولة طرف تعرضت لعدوان أجنبي، وتبعا لهذا المنطق لا يمكن للدول الأوروبية أن تتدخل عسكريا للدفاع عن أوكرانيا التي لا تعتبر طرفا في الاتحاد.

أما بشأن موقف حلف شمال الأطلسي، فقد اعتبر نفسه ليس طرفا في الحرب، ذلك أن بنود الميثاق تستدعي أن تكون الدولة التي تتعرض لعدوان خارجي طرفا في الحلف حتى تتدخل قوات الحلف لصد العدوان، وتقديم الدعم العسكري للطرف المعتدى عليه، رغم ذلك نجد أن دول حلف شمال الأطلسي تضامنت مع أوكرانيا خلال سنة 2014 على إثر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، كما نددت الدول الأعضاء بالتدخل الروسي في شرق أوكرانيا، وتحريض المقاطعات الشرقية على الانفصال، كذلك كان هناك تعاون بين الحلف وكلا من أوكرانيا وجورجيا في البحر الأسود، رغم ذلك أرسل حلف "الناتو" أفراد من قواتها لتدريب القوات المسلحة الأوكرانية. [21]

أما في سنة 2022 فقد اكتفت الدول الأعضاء في الحلف بالتنديد بالغزو الروسي، واعتبرته تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين، كما طالبت روسيا بسحب قواتها من أوكرانيا وبدء مباحثات دبلوماسية لحل الخلاف.

استنادا على هذه المواقف السالفة الذكر والتي تدعم أوكرانيا، إلى جانب مواقف دول أخرى، حيث أن هناك الكثير من دول العالم التي تقف إلى جانب أوكرانيا على غرار اليابان، واستراليا، وفيليبين، وكوريا الجنوبية، ولو أن ذلك الدعم ينحصر في مستواه الدبلوماسي، إلا أنها عبارة عن رسالة واضحة إلى روسيا مفادها أن جميع هذه الدول ترفض أية محاولة لتغيير موازين القوى السائدة، أو النسق الدولي الراهن، ويمكن الاستشهاد على ذلك من خلال قراءة لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 02 مارس 2022 والمتعلقة بالعدوان على أوكرانيا، حيث صوت لصالح اللائحة 141 دولة في حين اعترضت خمس دول فقط، أما الدول الأخرى، فقد انقسمت بين ممتنع عن التصويت، أو غائب عن مناقشة القضية في الجمعية العامة.[22]

5. التحليل الاستراتيجي للحرب الروسية – الأوكرانية:

بناء على رؤية استراتيجية لتطورات الحرب بين روسيا وأوكرانيا، يبدو أن كل طرف يحاول أن يطبق استراتيجية معينة تتماشي مع أهدافه ومقدراته من القوة، وعليه فقد لجأت روسيا إلى تبني استراتيجية حافة الهاوية، وذلك كون روسيا الطرف القوي من الناحية العسكرية، وتمتلك ترسانة كبيرة من السلاح النووي أهلتها لتطبيق هذه الاستراتيجية وغزو أوكرانيا دون أن تتدخل القوى الأخرى بشكل عسكري، وذلك رغم تضامنها مع أوكرانيا، من ناحية أخرى اعتمدت هذه الأخيرة – وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية – على استراتيجية حرب الاستنزاف، ذلك أنه لا يمكن لأوكرانيا أن تدخل في مواجهة عسكرية مباشرة ومكشوفة مع روسيا، وفيما يلي نحاول أن نتطرف لكلا الاستراتيجيتين بشيء من التفصيل.

1.5 استراتيجية روسيا (حافة الهاوية) Brikmanship :

حافة الهاوية هي استراتيجية تهدف بالأساس للحفاظ على توازن القوى السائد في العلاقات الدولية أو فرض الأمر الواقع من جهة، أو لتغيير وتعديل ميزان القوى لصالح طرف دولي معين من جهة أخرى، ويعتبر وزير الخارجية الأمريكي السابق "جون فوستر دالاس" (1953 – 1959) أول من استخدم مصطلح حافة الهاوية للتعبير عن استراتيجية عسكرية تهدف للاستفادة قدر الممكن من الأزمات الدولية التي تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا فيها، وذلك من خلال اقناع الخصم بمصداقية الولايات المتحدة في استخدام السلاح النووي للحفاظ على مصالحها القائمة أو المتوقعة، بعد ذلك قام الأستاذ بجامعة هارفارد "شيلينغ" بإعطاء صبغة أكاديمية للمصطلح، وكان ذلك في كتابه "استراتيجية التصادم"، حيث حاول "شيلينغ" أن يفسر استراتيجية حافة الهاوية، واعتبرها بالأساس حربا نفسية ضد الطرف الخصم، وذلك من خلال بناء ظروف دولية عسكرية توحي للخصم

بأن الأمور تسير بجد نحو اندلاع حرب نووية شاملة تكون لها نتائج كارثية، وهذه الظروف سوف تحمل الطرف الخصم على إعادة النظر في مواقفه وسلوكياته بالشكل الذي يجعله يقدم تنازلات أو يتراجع عن أهداف مسطرة.

وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية حافة الهاوية مرتبطة – سواء من حيث التنظير أو التطبيق – مع معطيات الواقع الدولي القائم، حيث أنها ظهرت في إطار ما يعرف بتوازن الرعب النووي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي من جهة، وتضارب المصالح بين الطرفين الناجم عن التنافس الشديد من جهة أخرى، وهو ما خلق الكثير من الأزمات التي كانت تعتبر في مجملها ألعابا صفرية، أي ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر، وهو وضع لا يدع مجالا للتفاوض بين الطرفين بقدر ما يتطلب الحزم في الحفاظ على الوضع القائم، ويتمثل التحدي الكبير لاستراتيجية حافة الهاوية في عدم صلاحيتها خلال حالة الحرب غير النظامية، أو حرب العصابات أو ما يصطلح عليه بالحروب اللاتماثلية، حيث لا يمكن التهديد باستخدام القوة الشاملة والحاسمة ضد جماعات متفرقة.[23]

بالنسبة للحرب الروسية – الأوكرانية، يمكن القول أن روسيا استطاعت أن تطبق استراتيجية حافة الهاوية بشكل صحيح، وذلك من خلال التلويح باستخدام كل ما تتوفر عليه من أسلحة بما فيها السلاح النووي لضمان أمنها القومي، وتجدر الإشارة هنا إلى أن روسيا اعتبرت أن التوسع الأطلسي في أوكرانيا يمثل تهديدا حقيقيا لأمنها القومي، وبالرجوع إلى كرونولوجيا الأحداث الخاصة بالغزو الروسي لأوكرانيا، نلاحظ أن هذه الأخيرة كان لها مسار تقارب مع حلف شمال الأطلسي منذ استقلالها في سنة 1991، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية طلبت من أوكرانيا أن تنظم للحلف، مع العلم أن أي تواجد عسكري غربي في أوكرانيا، أو على الحدود الروسية يمثل تهديدا محتملا لروسيا، ذلك أن المنطق العسكري يشير إلى أن حشد القوات العسكرية من طرف آخر على حدود دولة معينة يمثل تهديدا حقيقيا لأمنها القومي، وهو ما يعطي الحق لهذه الأخيرة بالتدخل العسكري، حتى وإن كان ذلك على حساب سيادة الدولة المبادرة بحشد القوات، أو بعبارة أخرى تمثل هذه الحالة استثناء لمبدأ عدم التدخل المنصوص عليه في المادة الثانية من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

وبالرجوع إلى الحالة الأوكرانية، فإن توجهاتها على مستوى السياسة الخارجية، ممثلة في التقارب مع حلف شمال الأطلسي وعزمها على الانضمام إلى الحلف، أعطى لروسيا مبررا من أجل التدخل العسكري في أوكرانيا، كما يضاف إلى كل هذا تلك الأطماع الروسية في الأقاليم الشرقية لأوكرانيا.

2.5 استراتيجية أوكرانيا (حرب الاستنزاف) War of Attrition:

يقصد بحرب الاستنزاف تلك الحرب التي تهدف بالأساس إلى التأثير بشكل سلبي على القوى المادية والمعنوية للخصم، ويتم اللجوء إلى استراتيجية الاستنزاف في حالة عدم قدرة طرف معين على حسم الحرب وتحقيق النصر من خلال استخدام القوة المسلحة، فيعمد إلى إطالة عمر الحرب من خلال عمليات تكتيكية ضد العدو تؤدي إلى خسائر محدودة لكنها متكررة، وبهذا الأسلوب يتم التأثير على الموارد الاقتصادية للخصم، ذلك أن

حشد الجيش وتوفير الدعم اللوجيستي يتطلب تخصيص موارد مالية وبشرية معتبرة تؤثر سلبا على الميزانية العالة للدولة، من ناحية أخرى يؤثر طول الحرب على معنويات كلا من أفراد القوات المحاربة والقادة السياسيين، وبشكل عام فإن زيادة تكاليف الحرب من جهة، وتراجع المعنويات من جهة أخرى، يحمل الطرف الخصم الذي تطبق ضده حرب الاستنزاف على التراجع عن بعض أهدافه المرجوة من الحرب، وحتى الانسحاب دون شروط.[24]

ولقد طبقت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حرب الاستنزاف ضد روسيا أثناء غزوها لأوكرانيا، وذلك من خلال عدم التدخل المباشر بقوات عسكرية تابعة للدول الأوروبية أو الولايات المتحدة الأمريكية لرد العدوان الروسي، والاقتصار على تقديم معونات مادية وعسكرية لفائدة أوكرانيا، إلى جانب فرض عقوبات اقتصادية ومالية ضد روسيا، وهذا الدعم الغربي مكن القوات المسلحة الأوكرانية من الصمود وعدم الاستسلام، من ناحية أخرى لم تتمكن روسيا من حسم الحرب بشكل سريع رغم قوتها السكرية المعتبرة، ولم تتمكن من فرض شروطها وإنهاء الحرب، وعليه فمن الناحية الاستراتيجية كل يوم يضاف إلى عمر الحرب يمثل خسارة كبيرة تتكبدها روسيا جراء مستلزمات الحرب، وجراء العقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة عليها من القوى الغربية.

أيضا يمكن القول أن استمرار الحرب في أوكرانيا سوف يؤزم الأمور بالنسبة لروسيا على المستويين الداخلي والخارجي، فعلى المستوى الداخلي يؤثر ذلك من خلال العقوبات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى ضعف العملة الوطنية لروسيا (الروبل)، وبالتالي زيادة التضخم وتدهور القدرة الشرائية، وهو ما سوف يؤدي إلى تآكل شرعية النظام السياسي القائم، أيضا تتأثر شرعية النظام السياسي سلبا بتزايد عدد ضحايا الحرب من القوات المسلحة الروسية، وهنا يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الجيش الروسي لا يدافع عن أقاليمه بقدر ما هو في مهمة غزو لأقاليم دولة لأخرى ذات سيادة، أو بعبارة أدق مهمة عدوان من منظور الشرعية الدولية التي جسدتها لائحة الأمم المتحدة تحت عنوان "العدوان ضد أوكرانيا" بتاريخ 02 مارس 2022 ، حيث صوت لصالح اللائحة 141 دولة مقابل اعتراض خمس دول هي روسيا، وبيلاروسيا، وسوريا، وكوريا الشمالية، وإرتريا، في حين امتنعت عن التصويت 35 دولة منها الصين، وإيران، وباكستان، والجزائر، ومالي، وجنوب أفريقيا، والسودان، وسنغال، كما تغيبت عن الاجتماع 12 دولة منها فينزويلا، والمغرب، وإرتريا، وبوركينا فاسو، وكمرون.[25]

وبالنظر الى هذه المعطيات، فإن القوى الغربية تريدها حربا طويلة لاستنزاف الطرف الروسي، ذاك أن طول الحرب يعني زيادة الخسائر الروسية، ويعنى أيضا زيادة البحث عن نتائج أكبر من قبل روسيا ولو تطلب الأمر زيادة القوة والعنف، أيضا يمكن القول – من وجهة نظر أخرى – أن هذه الاستراتيجية تخدم أيضا روسيا التي تحاول من خلال الغزو وإطالة عمر الأزمة أن تصنع سيناريو على نمط البوسنة، بحيث تصبح أوكرانيا دولة فاشلة في ظل عدم توفر الموارد من جهة، وزرع الشتات في الأوساط السياسية والعسكرية في البلد من جهة أخرى، وهو ما سوف يسمح لروسيا بإعادة بناء النظام السياسي في أوكرانيا وفقا لما يحقق مصالحها في هذا البلد مستقبلا.

6. انعكاسات الحرب الروسية – الأوكرانية على النسق الدولي:

لقد خلقت الحرب الروسية الأوكرانية – حتى وان تم التوصل إلى حل سلمي لها – جوا من المنافسة بين القوى الكبرى في النسق الدولي يشبه ذلك الذي كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة، ويتجلى ذلك في ظاهرة محاولة استقطاب القوى المتنافسة لدول العالم الأخرى، حيث أن كل طرف يحاول أن يحصل على دعم لمواقفه وتوجهاته من قبل أكبر قدر من الدول الأخرى، بما فيها دول العالم الثالث أو دول عدم الانحياز، غير أن الوضع الدول الحالي لا يترك مجالا لعدم الانحياز، بل على العكس سوف يفرض على الدول الانضمام إلى طرف معين، وهو الطرف الذي يحقق أكبر قدر من مصالحها وتطلعاتها.

أيضا من أبرز الانعكاسات التي خلفتها الحرب الروسية – الأوكرانية على النسق الدولي تلك الآثار التي مست النظام الاقتصادي الدولي، ذلك أن روسيا تمتلك قدرات إنتاجية كبيرة من الغاز الطبيعي تتعدى 300 مليار متر مكعب سنويا، وتغطي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي ما نسبته 40 بالمائة من حاجيات أوروبا من هذه المادة، والتي تقدر بحوالي 550 مليار متر مكعب سنويا، وعلى إثر إعلان روسيا اعترافها باستقلال مقاطعتي "دونتسك" و "لوهانسك" ، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا حاولت الدول الغربية أن تفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا تمثلت في منع استيراد الغاز الروسي، حيث قامت ألمانيا بتعليق تشغيل أنبوب الغاز nord stream 2[26] غير أن هذا السلوك هو بمثابة ضرب ذاتي لمصالح ألمانيا، من جهتها فرنسا حاولت تعليق استيراد الغاز الروسي، والتعويض عنه باللجوء إلى السوق العالمية للغاز، وعليه فقد عرفت أسعار الغاز الطبيعي والبترول قفزة نوعية تكبدتها الدول الأوروبية، كذلك عرف العالم ارتفاعا في أسعار المعادن، والغاز الطبيعي، والنفط الذي وصل إلى حدود 130 دولار للبرميل (خام برنت).

وعليه يمكن القول أن الحرب تفرض على الدول الأوروبية تكاليف إضافية من أجل تأمين مصادر طاقة بديلة من جهة، والتعامل مع تهديد الحرب من جهة أخرى، حيث استقبلت دول أروبا الشرقية حوالي ثلاثة ملايين لاجئ من أوكرانيا جراء الحرب.

تعتبر الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا من أكبر المتضررين من الحصار الاقتصادي المفروض على روسيا، حيث أن ألمانيا تعتمد على الصادرات الروسية من الغاز الطبيعي لتغطية حاجياتها بنسبة تفوق 60 بالمائة، ذلك أن ألمانيا تخلت عن برنامجها النووي، كما تخلت عن استخدام الفحم الحجري لأسباب تتعلق أساسا بالحفاظ على البيئة.

من ناحية أخرى تساهم كل من روسيا وأوكرانيا بنسبة 30 بالمائة من صادرات القمح العالمية، وعليه تمثل الحرب ضربة قوية لسلاسل الإمداد بهذه المادة ومواد غذائية أخرى على غرار الذرة، وهنا يمكن أن نقدم مثالا على ذلك، والمتمثل في أفريقيا جنوب الصحراء التي تستورد نسبة 85 بالمائة من حاجياتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، وعليه فاستمرار الحرب يعني أعباء مالية إضافية تتكبده الميزانيات العامة للبلدان الأفريقية، حيث أن 35

دولة أفريقية تستورد القمح والذرة من روسيا وأوكرانيا، في حين أن 22 دولة أفريقية تستورد الأسمدة الزراعية من البلدين، وحسب توقعات البنك الأفريقي للتنمية فإن أسعار المواد الغذائية سوف تعرف ارتفاعا يتراوح ما بين 20 إلى 50 بالمائة، ويرجع سبب ذلك إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا والتي انعكست سلبا على عملية التوريد نحو أفريقيا، وبشكل عام يحتمل أن يزداد تأثر الاقتصاد العالمي جراء تواصل العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد روسيا من قبل الدول الغربية، حتى أن أوكرانيا دعت إلى فصل روسيا من المنظمة العالمية للتجارة، وذلك رغم صعوبة هذا الإجراء من الناحية العملية.[27]

من جهتها تأثرت الاقتصاديات النامية من خلال نقص الإمدادات الطاقوية، وعليه قد يؤدي ذلك إلى هروب الاستثمارات الأجنبية إلى دول أكثر استقرارا، فالصين مثلا خصصت دفعا ماليا للاقتصاد من أجل بلوغ نسبة نمو قدرها حوالي 5,5 بالمائة، ورغم أن الصين لا تربطها علاقات اقتصادية وطيدة مع روسيا أو أوكرانيا، غير أن ارتفاع أسعار المواد الأولية والطاقوية، وتراجع الطلب على المنتجات في الأسواق الأوروبية والأفريقية يمثل تحديا للاقتصاد الصيني.[28]

أما بالنسبة لروسيا فقد وجهت صادراتها من الغاز نحو أسواق أخرى، وبالتحديد دول جنوب شرق آسيا ورغم ذلك إلا أن العقوبات الاقتصادية أثرت على الاقتصاد الروسي من خلال تراجع صرف "الروبل"، مما يعني زيادة نسبة التضخم وتراجع المستوى المعيشي.

مما سبق يمكن القول أن الحرب الروسية – الأوكرانية كان لها تأثيرا كبيرا على الاقتصاد العالمي، حتى أن المنظمة العالمية للتجارة أعادت النظر في توقعاتها لسنة 2002 بشأن نمو الاقتصاد العالمي، حيث تراجعت نسبة النمو المتوقعة إلى حدود 2.5 بالمائة بعدما كانت حوالي 4.7 بالمائة قبل اندلاع الحرب، ورغم أن كلا من روسيا وأوكرانيا يساهمان بنسبة لا تتجاوز 2.5 بالمائة في التجارة العامية، إلا أنها نسبة سوف تؤثر بشكل ملحوظ خاصة في قطاعات التخصص لكلا البلدين على غرار المواد الغذائية (القمح والذرة) والغاز الطبيعي، وقد تأثرت الأسواق الأوروبية من إمدادات زيت عباد الشمس التي تمثل أوكرانيا أكبر مزود للقارة بها بنسبة تفوق 46.9 بالمائة، كما تمثل روسيا موردا للقارة الأوروبية بالمادة ذاتها بنسبة 29.9 بالمائة، وقد حدث النقص نتيجة لغلق أوكرانيا لموانئ التصدير.[29]

7. الخاتمة:

من الناحية السياسية يبدو أن روسيا ومنذ نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، كانت لها رغبة في لعب أدوار إقليمية على الأقل تتوافق مع مقومات القوة لديها، وقد مثل التدخل الروسي في سوريا ومعارضتها للمخططات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الموالية تعبيرا جليا على ذلك، ورغم محاولة هذه الأخيرة تجاهل الدور الروسي وتقزيمه، إلا أن روسيا عملت على فرض واقع جديد من خلال تدخلها في أوكرانيا،

مفاد هذا الواقع أنه على الدول الغربية والولايات المتحدة أن تقبل بوجود توازن استراتيجي جديد على الأقل في مستواه الإقليمي.

حاولت القوى الغربية أن تفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا قصد التضييق عليها، وجعلها تتراجع عن مخططها التوسعي في أوكرانيا، غير أن العقوبات الاقتصادية هي ذات نتائج جد محدودة من الناحية العملية، وهناك الكثير من التجارب التي اثبتت فشل تلك العقوبات ضد كل من العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد تكون العقوبات الاقتصادية ذات نتائج عكسية تتمثل في حشد الرأي العام وراء توجهات القادة، مما يعني إعطاء شرعية أكبر للنظام السياسي القائم.

بناء على موازين القوى السائدة، إن روسيا لا يمكنها أن تحتل أوكرانيا بشكل كامل، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن لها أن تتخلى عن جزء من إقليمها لروسيا، وعليه يبقى الحل الأكثر ورودا هو قيام مقاطعات أوكرانية باستقلال ذاتي تطبيقا لاتفاقيات "منسك" في سنة 2015، وبعيدا عن هذا الحل يمكن القول أن الحرب الروسية – الأوكرانية تتحول يوما بعد يوم إلى أزمة حقيقية لكلا الطرفين روسيا وأوكرانيا، مما يوجب البحث عن أساليب أخرى لحل الخلاف، وهو ما ذهبت إليه بعض الدول من خلال عرض وساطتها على الطرفين مثل الصين، والهند، وإيران، واسرائيل، وتركيا، وتعتبر تركيا الدولة الأكثر حظا في إنجاح الوساطة بين طرفي النزاع، حيث استطاعت بتاريخ 10 مارس 2022 أن تجمع وزيري خارجيتي روسيا وأوكرانيا في مدينة "أنطاليا" التركية، وذلك رغم كون تركيا تربطها علاقات تحالف عسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار حلف "الناتو"، غير أن تركيا استطاعت أن تشكل سياسة خارجية خاصة تتعارض في بعض الأحيان مع السياسة الخارجية الأمريكية، وهو ما يصطلح عليه في الدبلوماسية بالحليف المتميز، كذلك ترتبط تركيا مع روسيا بعلاقات اقتصادية واستراتيجية مهمة، وكل هذا يؤهلها لإنجاح دور الوساطة، الصين أيضا يمكن أن تعلب دورا في وساطة مزدوجة من جانب روسيا، وذلك من خلال استغلال علاقاتها المتوترة مع الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، في حين تكون إسرائيل ممثلة للطرف الغربي.

في جميع الأحوال الحرب بين روسيا وأوكرانيا سوف تنتهي بغض النظر عن نتائجها، لكنها حتما سوف تخلق تغيرا في بيئة النسق الدولي، بحيث يكون لدينا طرفين متنافسين هما روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التنافس – على شاكلة الحرب الباردة – سوف يفرض على كثير من الدول الأخرى أن تنحاز لأحد الطرفين، أي الطرف الذي يحقق أكبر قدر من المصالح ويقدم دعما أكبر.

لقد كان للحرب الروسية – الأوكرانية عدة انعكاسات على النسق الدولي بشكل عام، ويعتبر النسق الاقتصادي الدولي هو الذي تأثر بشكل كبير ومباشر، ذلك أن طرفي الحرب روسيا وأوكرانيا يمثلان مصدرين مهمين للكثير من المواد الحيوية الطاقوية كالغاز الطبيعي، وبعض المواد الغذائية الأساسية كالقمح والذرة والزيوت النباتية، وعليه فقد تأثرت سلاسل الإمداد بهذه المواد في الأسواق العالمية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد السالفة

الذكر، كل هذا كانت له نتائج سلبية على اقتصاديات الكثير من دول العالم سواء المتخلفة أو النامية وحتى المتقدمة، حيث أن العقوبات الاقتصادية التي فرضتها هذه الأخيرة على روسيا، جعلت الدول المتقدمة وعلى رأسها الدول الأوروبية تتوجه لأسواق الطاقة العالمية قصد تعويض العجز الناتج عن مقاطعتها للغاز الروسي، وهذا التوجه ألهب أسعار المحروقات خاصة الغاز الطبيعي والنفط الذي تجاوز 130 دولار بعدما كان سعره يتراوح في حدود 70 دولار للبرميل، أثر هذا الارتفاع في أسعار المواد الطاقوية على اقتصاديات الدول النامية باعتبارها أسواق قائمة أساسا على استهلاك واسع للمواد الطاقوية، مما يعني أعباء مالية إضافية للميزانية العامة لتلك الدول، أما بالنسبة للدول المتخلفة، فقد تأثرت بالحرب من خلال تلك الزيادات في المواد الغذائية الأساسية على غرار القمح والذرة وزيت عباد الشمس جراء نقصها في الأسواق العالمية على خلفية الحرب القائمة، باعتبار أن كلا من روسيا وأوكرانيا يعتبران مصدرين رئيسين لهته المواد، كذلك أدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الدول الغربية ضد روسيا إلى تراجع الاقتصاد الروسي من خلال تراجع سعر "الروبل" وزيادة نسبة التضخم، وهو ما ينعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين.

تأثر النسق السياسي الدولي هو الآخر، من خلال تأكد فشل نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة، حيث أثبتت الحالة الأوكرانية – إلى جانب حالات أخرى سابقة مثل الغزو الأمريكي للعراق في سنة 2003، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في سنة 2014 – ذلك العجز الذي أصبح يعاني منه نظام الأمن الجماعي، إذ لم يعد قادرا على حماية الدول الأعضاء في حالة تعرض سيادتها وأقاليمها لعدوان خارجي، ويتضح ذلك من خلال تتبع تعامل مجلس الأمن الدولي مع تطورات قضية الغزو الروسي لأوكرانيا، حيث عرف المجلس شللا في اتخاذ قرار بشأن القضية، نظرا لاستخدام روسيا لحق النقض أثناء التصويت.

أما فيما يتعلق ببنية النسق الدولي القائم، فإن قوة روسيا العسكرية — وبالتحديد امتلاكها للسلاح النووي – هي التي مكنتها من فرض تصوراتها وتنفيذ مخططاتها على مستوى النسق الإقليمي، ورغم معارضة الدول الغربية للغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أنها لم تكن مستعدة للدخول في حرب مباشرة ضد روسيا، وذلك لعدة اعتبارات دبلوماسية واستراتيجية وتكتيكية، فعلى المستوى الدبلوماسي مثل رفض أوكرانيا للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي ذريعة للدول الغربية لعدم التدخل العسكري لرد العدوان الروسي، أما على المستوى الاستراتيجي، فيمكن القول أن أوكرانيا تمثل امتدادا أمنيا بالنسبة لروسيا، وعليه فالتمدد الأطلسي نحو أوكرانيا هو الذي يمثل تهديدا بالنسبة لروسيا، كما أن التواجد الروسي في أوكرانيا لا يمثل تهديدا حقيقيا لمصالح الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاعتبار التكتيكي الذي يقول أن أوكرانيا بعد الاجتياح الروسي أصبحت في قبضة روسيا ويصعب تحريرها عسكريا.

يبدو أن روسيا نجحت في تطبيق استراتيجية حافة الهاوية، وبالتالي استطاعت أن تحيد القوى الغربية من الدخول في حرب مباشرة ضدها، من جهتها تبنت القوى الغربية استراتيجية حرب الاستنزاف، وذلك من خلال

تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري لأوكرانيا من جهة، وفرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا من جهة أخرى، وهذا سوف يعيد توازن القوى – على المدى القريب والمتوسط – إلى ما كان عليه قبل بداية الحرب، وعليه يمكن القول أن الغزو الروسي لأوكرانيا مثل – على غرار غزوه لشبه جزيرة القرم في سنة 2014 – محاولة روسية قصد تغيير موازين القوى السائدة، غير أن هذه المحاولة لا ترقى إلى درجة التأثير في طبيعة النسق الدولي القائم، حيث أن ذلك يتطلب بروز قطب جديد منافس للولايات المتحدة الأمريكية، ويتمتع بمحددات قوة مماثلة لتلك التي تتوفر عليها.

تتمتع روسيا بمحددات قوة عسكرية مساوية للقوة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن روسيا من الناحية الاقتصادية تعتبر ضعيفة مقارنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ونقطة الضعف هذه هي التي تركز عليها القوى الغربية المناهضة للغزو من خلال فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا، زيادة على ذلك حتى القوى الدولية الأخرى لم تدعم روسيا – باستثناء بعض الدول مثل سوريا وكوريا الشمالية – وهو ما يعني استحالة تشكل محور منافس للولايات المتحدة الأمريكية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن تشكل محور من مجموعة من الدول لا يمثل قطبا جديدا في النسق الدولي، حيث أن فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية شهدت تشكل محورين دوليين متنافسين هما دول المحور من جهة والحلفاء من جهة أخرى، إلا أن ذلك لم يعتبر نسقا دوليا ثنائي القطبية، بل كان نسقا دوليا متعدد الأقطاب، وعليه فالحرب الروسية الأوكرانية لن تؤثر في طبيعة النسق الدول القائم.

8. الهوامش:

[1] خليل حسن ، ***النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية*** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط. 1 ، 2009) ، ص ص. 23 ، 24.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي ، ***العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط.1 ، 2005) ، ص. 89.

[3] شلبي محمد، ***المنهجية في التحليل السياسي*** (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، 1997) ، ص. 132.

[4] كمال المنوفي ، ***مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة*** (القاهرة : جامعة القاهرة ، 2006) ، ص. ص. 34 ، 35.

[5] محمد طه بدوي ، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر)، ص. ص. 211 ، 212.

[6] خليل حسن ، ***مرجع سابق*** ، ص. 26.

[7] مراد عبد الفتاح ، ***العولمة و التنظيم الدولي المعاصر*** (مصر : دار الكتاب ، د. س. ن.)، ص. 46.

[8] Michael Haass and Henry S. Kariel , ***Approaches to the Study of Political Science*** (Pennsylvania: Chandler Publishing Company) , p.p. 88 - 90.

[9] شلبي ، ***مرجع سابق*** ، ص. ص. 132 . 140.

[10] "غراهام إيفانز" و "جيفري نوينهام" ، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للأبحاث ، مادة "تحليل الأنظمة" (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط. 1 ، 2004) ، ص. ص. 719 ، 720.

[11] John W. Burton , « Pour une Approche Systémique des Relations Internationales » , ***Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p.p. 23 - 36.

[12] محمد نصر مهنا ، ***العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة*** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006) ، ص. 26.

[13] Paul Kirby , « Géostratégie : la Russie se prépare-t-elle à envahir l'Ukraine ? » , https://bbc.in/3CmzquE (24 / 05 / 2022).

[14] تقرير "هيومن رايتس ووتش" مارس 2022 ، https://bit.ly/3R4pNVx ، (12 / 07 / 2022).

[15] Pourquoi la Russie a annexé la Crémée en 2014 ? , https://bit.ly/3dMsa19 , (23 / 05 / 2022).

[16] L'Ukraine est – elle Russe ? , https://bit.ly/3cdt5qT (16 / 05 / 2022).

[17] C.O.G. Corneau , Ukraine : les Origines du Conflit , https://bit.ly/3PGrOq7 , (23 / 05 / 2022).

[18]"الشعب الروسي فعلا ضد الحرب" ، https://bit.ly/3AzMTOG ، (13 / 06 / 2022).

[19] Missiles Javelin , Stinger : les Etat-Unis Multiplient les livraisons d'armes à l'Ukraine , https://bit.ly/3QEyJ4s , (24 / 05 / 2022).

[20] European commission , https://bit.ly/3CnLR9x

[21] https://fr.euronews.com/my-europe/2022/02/07/qui-sont-les-soutiens-militaires-de-l-ukraine-face-a-la-russie

[22] ONU, « L'Assemblee Genarale Adopte une Resolution Exigeant le Retrait des Forces Russe de l'Ukain » , https://bit.ly/3T5F4au , (12 / 05 / 2022)

[23] Constantine Sonin , "Theory of Brinkmanship" , https://bit.ly/3AEuq3A , (24 / 06 / 2022).

[24] عبد الوهاب الكيالي ، ***موسوعة السياسة*** ، مادة (استنزاف ، حرب) ، ج. 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985) ، ص.ص. 179 ، 180.

[25] ONU, « L'Assemblee Genarale Adopte une Resolution Exigeant le Retrait des Forces Russe de l'Ukain » , ***Op.Cit***.

[26] هو أنبوب غاز يبلغ طوله حوالي 2500 كلم يمر تحت بحر البلطيق إنطلقت أشغال بنائه في سنة 2006، وهو عبارة عن خط مزدوج مع سابقه nord stream 1 ، وهو يهدف إلى تصدير الغاز الروسي نحو الدول الأوروبية عبر ألمانيا، كما أنه يسمح لروسيا بمضاعفة صادراتها من الغاز الطبيعي نحو أوروبا دون الحاجة إلى تمرير صادراتها عبر أوكرانيا أو بلاروسيا، لأنه في السابق كانت هناك مشاكل في تصدير الغاز الروسي نحو أوروبا عبر أوكرانيا، حيث قامت هذه الأخيرة بتحويل جزء من الغاز الموجه إلى أوروبا واستعماله محليا دون موافقة روسيا، فقامت هذه الأخيرة على إثرها بقطع تزويد أوروبا بالغاز عبر أوكرانيا لمدة أسبوعين، حيث تسبب هذه السلوك في نتائج سلبية على استقرار التزود بالطاقة لدى الدول الأوروربية، وقد عارضت بعض الدول هذا المشروع، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية رأت أن الأمر يتعلق بتوطيد روسيا لعلاقاتها مع البلدان الأوروبية، إضافة إلى مصالحها الاقتصادية المتمثلة في سعيها لتصدير الغاز الطبيعي المميع نتيجة للثورة التي تعرفها الولايات المتحدة في استخراج الغاز الصخري، من جهتها أوكرانيا عارضت هي الأخرى المشروع ، لأن ذلك يحرمها من عوائد مالية قدرها حوالي 2 مليار دولار سنويا تقدمها شركة الغاز الروسية.

[27] "جوناثان جوزيفز" ، روسيا وأكرانيا : ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ ، https://bbc.in/3dNBsdg (12 / 07 /2022).

[28] "ألفريد كامر" وآخرون، الحرب في أكرانيا واصداؤها عبر مختلف انحاء العالم، https://bit.ly/3AD5Ks0، (2022/07/12)

[29] OMC, « Le conflit entre la Russie et l'Ukraine met en péril la reprise fragile du commerce mondial » , https://bit.ly/3QJPDi0 , (03 / 06 / 2022).

9. قائمة المراجع:

1.9 المراجع باللغة العربية:

– " إيفانز غراهام " و " نوينهام جيفري"، ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية*** ، تر. مركز الخليج للأبحاث، مادة "تحليل الأنظمة" (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ، ط. 1 ، 2004)

– بدوي محمد طه ، ***مدخل إلى علم العلاقات الدولية*** (بيروت : دار النهضة العربية للطباعة و النشر).

– "جوناثان جوزيفز" ، روسيا وأكرانيا : ما مدى تاثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟ ، https://bbc.in/3dNBsdg ، (2022/07/12).

– خليل حسن، ***النظام العالمي الجديد و المتغيرات الدولية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط. 1 ، 2009).

– الخزرجي ثامر كامل محمد، ***العلاقات السياسية الدولية و إستراتيجية إدارة الأزمات*** (عمان الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1 ، 2005).

– "الشعب الروسي فعلا ضد الحرب" ، https://bit.ly/3AzMTOG ، (13 / 06 / 2022).

– شلبي محمد ، ***المنهجية في التحليل السياسي*** (الجزائر: دار هومة للنشر و التوزيع ، 1997).

– " كامر ألفريد" وآخرون ، الحرب في أكرانيا واصداؤها عبر مختلف انحاء العالم ، https://bit.ly/3AD5Ks0 ، (2022/07/12)

– الكيالي عبد الوهاب، ***موسوعة السياسة*** ، مادة (استنزاف ، حرب) ، ج. 1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1985).

– مراد عبد الفتاح ، ***العولمة و التنظيم الدولي المعاصر*** (مصر : دار الكتاب ، د. س. ن.).

– مهنا محمد نصر، ***العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة*** (الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث ، 2006).

– المنوفي كمال ، ***مقدمة في مناهج و طرق البحث في علم السياسة*** (القاهرة : جامعة القاهرة ، 2006).

2.9 المراجع باللغات الأجنبية:

- Burton John W., « Pour une Approche Systémique des Relations Internationales » , ***Revue Internationale des Sciences Sociales*** (Paris : UNESCO, Vol. 26 , No. 01 , 1974) , p.p. 23 - 36.
- Corneau C.O.G., Ukraine : les Origines du Conflit , https://bit.ly/3PGrOq7 , (23 / 05 / 2022).
- European commission , https://bit.ly/3CnLR9x , (12/08/2022).
- Haass Michael and S. Kariel Henry, ***Approaches to the Study of Political Science*** (Pennsylvania: Chandler Publishing Company).
- Kirby Paul, « Géostratégie : la Russie se prépare-t-elle à envahir l'Ukraine ? » , https://bbc.in/3CmzquE (24 / 05 / 2022).
- Missiles Javelin , Stinger : les Etat-Unis Multiplient les livraisons d'armes à l'Ukraine , https://bit.ly/3QEyJ4s , (24 / 05 / 2022).
- OMC, « Le conflit entre la Russie et l'Ukraine met en péril la reprise fragile du commerce mondial » , https://bit.ly/3QJPDi0 , (03 / 06 / 2022).
- ONU, « L'Assemblee Genarale Adopte une Resolution Exigeant le Retrait des Forces Russe de l'Ukain » , https://bit.ly/3T5F4au , (12 / 05 / 2022)
- Pourquoi la Russie a annexé la Crémée en 2014 ? , https://bit.ly/3dMsa19 , (23 / 05 / 2022).
- Schwarz Michael and Sonin Konstantine, "Theory of Brinkmanship" , https://bit.ly/3AEuq3A , (24 / 06 / 2022).

- L’Ukraine est – elle Russe ? , http://bitly.ws/xVJ7 , (16/ 05 / 2022).